Al-Kitab Journal for Human Sciences Vol.6, No.9-2023
http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,6.9.19

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (online)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

Mechanisms and Policies for Managing Ethnic Diversity in Diverse Countries

Hind Mohammed Abdul-Jabbar — **Lecturer**
Dr. Saddam Abdul Sattar Rashid — **Professor**

College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad- Iraq

ARTICLE INFORMATION

Received: 11 Apr., 2023

Accepted: 6 Jun., 2023

Available online: 1August, 2023

PP: 381 - 402

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author
Dr. Saddam Abdul Sattar Rashid
Hind Mohammed Abdul-Jabbar

Department of Political Systems - College of Political Science - Al-Nahrain University

Email:
hindmhamadalnasser@gmail.com

Abstract

The success of countries with ethnic diversity in choosing the appropriate mechanisms for managing ethnic diversity guarantees them the achievement of harmony, political and security stability, and the advancement of the state's economic and scientific reality, and makes this difference and diversity a factor in the state's progress and development. On the other hand, historical experiences indicate that the state that ignored the demands of minorities and adopted It depends on undemocratic means in managing this diversity and fails to come up with an appropriate mechanism to deal with this issue, as it lives with political and security instability and economic problems and may often lead to the collapse of the state's work, and its dealing with this issue is the basis for obtaining gains and legitimacy from society International, because this issue has become one of the important issues that are considered to increase the status of the state in the international community and avoid sanctions and international isolation, and in many cases the state loses many grants and privileges as a result of its handling of its administration and its dealings with the file of minorities.

Keywords: mechanisms - policies - diversity management - states - ethnic

آليات وسياسات إدارة التنوع الاثني في الدول ذات التنوع

هند محمد عبد الجبار
مدرس

الدكتور صدام عبد الستار رشيد
استاذ

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد- العراق

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: 2023/4/11
تاريخ قبول النشر:2023/6/6
تاريخ النشر: 2023/8/1

المجلد: (6)
العدد: (9) لسنة 2023
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس:
هند محمد عبد الجبار
الدكتور صدام عبد الستار رشيد (2023)
" آليات وسياسات إدارة التنوع الاثني في الدول ذات التنوع "
مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: -X

kjhs@uoalkitab.edu.iq

المستخلص

إن نجاح الدول ذات التنوع الإثني في اختيار الآليات المناسبة في إدارة التنوع الإثني يضمن لها تحقيق الانسجام والاستقرار السياسي والأمني والنهوض بواقع الدولة الاقتصادي والعلمي، وتجعل هذا الاختلاف والتنوع عاملاً من عوامل تقدم الدولة وتطورها، وفي المقابل تشير التجارب التاريخية الى أن الدولة التي تجاهلت مطالب الأقليات واعتمدت على وسائل غير ديمقراطية في إدارة هذا التنوع وفشلت في التوصل إلى آلية مناسبة في التعامل مع هذا الموضوع فإنها تعيش بعدم استقرار سياسي وأمني ومشاكل اقتصادية وربما في كثير من الأحيان يؤدي إلى انهيار عمل الدولة، ويكون تعاملها مع هذا الموضوع أساس الحصول على مكاسب وشرعية من المجتمع الدولي. لأن هذا الموضوع أصبح من المواضيع المهمة التي تزيد من مكانة الدولة في المجتمع الدولي وتجنبها العقوبات والعزلة الدولية، وفي كثير من الأحيان تخسر الدولة الكثير من المنح والامتيازات نتيجة تعاملها لسوء ادارتها وتعاملها مع ملف الاقليات.

الكلمات المفتاحية: اليات - سياسات- ادارة التنوع -الدول- الاثني .

المقدمة

إن التنوع في حد ذاته ليس بالمشكلة ولكن المشكلة عندما تستخدم الطرق الفاشلة في إدارة مسألة التنوع، لذا تتباين الدول فيما بينها في إدارة التنوع الإثني وتختلف في الآليات و الوسائل و الأدوات، وان هذا الموضوع يشغل النظام السياسي، لأنه من خلال حل الخلافات تعيش الدولة بنظامها السياسي مرحلة من الاستقرار والتعايش، أو في حالة سوء الإدارة من قبل النظام السياسي مع ملف الأقليات ربما يؤدي إلى شلل في فاعلية النظام السياسي، وربما في كثير من الأحيان يؤدي إلى انهيار عمل الدولة، ويكون تعاملها مع هذا الموضوع أساس الحصول على مكاسب وشرعية من المجتمع الدولي، لأن هذا الموضوع أصبح من المواضيع المهمة التي ينظر من خلالها للدولة هل هي تحترم حقوق الإنسان أو تستخدم العنف والقوة في تعاملها مع الأقليات؟ وفي كثير من الأحيان تخسر الدولة الكثير من المنح والامتيازات نتيجة اعتمادها على القوة والعنف في إدارة هذا الملف، ولكن هذه الآليات تختلف من نظام إلى آخر وتختلف بحسب الفترات الزمنية.

اهمية الدراسة

إن الدول المتنوعة تلجأ إلى أساليب متنوعة منها السلمي ومنها القسري واستخدام العنف لذلك في هذ الدراسة وإن هذه الاساليب تتبعها الدولة من أجل الوصول إلى مرحلة من التعايش والرضا بين مواطني الدولة لأنه في حالة كانت تلك الآليات غير صالحة تؤدي إلى تفاقم الأوضاع والذهاب إلى فترة عدم استقرار سياسي.

الهدف من الدراسة

إن الهدف من الدراسة هو محاولة عرض أهم الآليات التي من الممكن العمل بها في الدول المتنوعة من أجل الوصول إلى مرحلة متقدمة من عملية الاندماج والاستقرار.

اشكالية الدراسة

إن الدراسة حاولت الاجابة عن الاشكالية الأساسية ببيان الآليات التي لجأت إليها الأنظمة السياسية في إدارة التعدد الاثني وإلى أي مدى حققت فعاليتها ونجاحها في إدارة التنوع.

وحاولت الدراسة الاجابة عن الاسئلة التالية:

- ماهي أهم الآليات المتبعة في إدارة التنوع؟
- هل ساهمت تلك الآليات في إستقرار الدول المتنوعة؟

فرضية الدراسة

كلما نجت الدولة في إختيار الآليات مناسبة في ادارة التعدد الاثني كلما ساهم ذلك في تحقيق مستوى عالي من الاستقرار السياسي.

تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى قسمين الاول متعلق بآليات الدولة السلمية والثاني مرتبط بالآليات أو الوسائل غير سلمية.

آليات وسياسات إدارة التنوع الإثني في الدول المتنوعة

تسعى الدول المتنوعة إلى تجاوز التباينات الموجودة في المجتمع بالعديد من الطرق من أجل الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي التي تؤدي الى الرضا العام والاندماج الوطني.

وان التعامل مع هذا الموضوع حساس جداً ، لأنه في كثير من الأحيان تكون له آثار سلبية على المجموعات وبخاصة عندما تستخدم الدولة وسائل قسرية في التعامل مع الإثنيات.

أولا: الآليات السلمية في تعامل النظام السياسي مع الاقليات

تستخدم الدولة الكثير من الآليات السلمية في تعاملها مع الأقليات، عن طريق استخدام أدوات سلمية تساومية تشاركية، وتحاول الاعتراف بالتعدد والاختلاف، وتحاول في كثير من الأحيان فسح المجال للأقليات عن طريق اتباع اللامركزية في الإدارة وتقاسم السلطات والصلاحيات، واعطائهم فرصة للحكم الذاتي أو أختيار الشكل الفيدرالي للدولة، واستخدام الديمقراطية التوافقية[1] ، مثلما سيأتي عرضه في المبحث .

1- الآليات الاستيعابية*

إن الأساس في استخدام الاستيعاب هو من أجل خلق هوية مشتركة بواسطة استخدم أسلوب (الصهرmelting pot) ويكون استخدامه من قبل الجماعات القوية التي تمتلك من النفوذ والهيمنة تجاه الجماعات الفرعية لأجل استيعابها.[2]

---

[1] سعاد حفاف، اللامركزية كآلية لأدارة التعددية الأثنية، سياسات الدول في مواجهة الجماعات الأثنية، الجزائر، جامعة قالمة، 2010، ص 127.

* **الاستيعاب:** هو ان تفقد احدى الجماعات المؤثرة جزء او كل هويتها الفرعية من اجل العيش مع الكل، ويسعى الاندماج لصهر الخلافات الموجودة واحتوائها عن طريق التركيز على الأمور المشتركة وبيان أهميتها، وغض الطرف عن الاختلافات، للمزيد انظر: رنا مولود شاكر، الهويات الفرعية واثرها في الواقع السياسي العراقي، المجلة السياسية والدولية، العدد(37-38)، بغداد، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص 586.

[2] أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية, إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، 1989.ص 3.

تعد سياسة الدمج والاستيعاب إحدى أدوات إدارة التنوع والاختلاف ما بين المجموعات، فهي تسهم في إذابة الخلافات بالتركيز على القواسم المشتركة وإعطائها قيمة تفوق الاختلافات، وإن هذه الآلية تسعى إلى الغاء الاختلافات عن طريق دمج الجماعات الأثنية المتنوعة في اطار الهوية الوطنية العليا، وهناك اختلاف ما بين الاندماج والاستيعاب حيث إن الأول معناه ولادة وبناء هوية وطنية مشتركة للمجتمع والنظام السياسي، أما الاستيعاب يستخدم لخلق هوية ثقافية مشتركة من خلال أداة الصهر ويتم بأجراء من الجماعات القوية تجاه الجماعات الضعيفة والفرعية.[3]

لذلك يمكن تعريف الاستيعاب بأنه دائماً متعلق بهوية مجموعة معينة عندما تبدأ بالتنازل أو فقدان جزء منها لصالح الكل لذلك تنشأ لدينا مجموعة أكبر منصهرة تحتها كل الجماعات الفرعية تحت هوية عامة مشتركة، ويعد الاستيعاب أداة أساسية في إدارة التنوع، لأن أساس الاستيعاب مبني على أن الأختلاف والتباين هو الأساس ويجب على الدولة بناء الأمة على أساس هذا الاختلاف الموجود، من أجل الوصول الى دولة وطنية، وأن تكون لدولة غير مرتبطة بأي إثنية إنما تكون ممثلة للجميع.[4]

وتسعى الدول عن طريق الاستيعاب تحقيق تجانس ثقافي والتعامل مع مواطنيها بأنهم وحدة سياسية، وتعمل الدولة من أجل إنتاج هوية مركزية شاملة .[5]ويمكن تحقيق الاستيعاب في المجتمعات المتعددة عن طريق اتباع العديد من الوسائل منها:

- التركيز على مبدأ المواطنة كصفة للأنتماء وليس الإثنية أو العرقية أو أي مهارات أخرى للتمييز ويكون أساس التعامل والتمتع بالحقوق والواجبات على أساس أنه مواطن.
- تضمين موضوع اللغة الرسمية في دستور الدولة من أجل الوصول إلى لغة مشتركة للجميع.
- الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية والسيطرة على وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وضرورة التشديد على التعليم الإلزامي.
- اعتماد المركزية في إدارة الدولة واستبعاد أي صورة وشكل من أشكال الإدارة غير المركزية.
- الاهتمام برموز المجموعة المسيطرة عن طريق الاحتفال بمناسباتهم وتمجيد قادتهم والاهتمام بما يسمى (أماكن الذاكرة) للجماعة المسيطرة.

---

(3) ابو العينين محمود، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، العدد(59)، 2000.ص 84 .

(4) John Mc Garry,Warren and, O'Leary, Brendan, THE olitical regulation of national and ethnic conflict, parliamentary affairs, London Oxford university press, volume 47, ni,January 1994.p,96.

(5) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الأندماج والتنوع، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 50.

- التغيير الديمغرافي السكاني للمناطق لصالح المجموعة الأكبر عن طريق الهجرة والآستيطان لصالح المجموعة الأكبر، ويجب ان يكون هذا الاستيعاب ليس قسرياً لأنه في حالات كثيرة ينتج ردود فعل عكسية مثلما حصل للكرد في داخل تركيا.

وتوجد عدة انواع من سياسة الاستيعاب اهمها:

- **الاستيعاب الثقافي:**

الثقافة تتعلق بأمور الأفكار والقيم التي يحملها الفرد والمجموعة، وإن الثقافة حالة رمزية وتكون مختلفة عر الزمن.[6]

وبين عالم الأنثروبولوجيا الإنكليزي (تيلور E.Tylor) في كتابه (الثقافة البدائية) إذ وصفها بالمركب الكلي الذي يحمل في طياته على المعتقدات والمعارف والفنون والآداب والأخلاق والأعراف، وجميع العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره جزء من المجتمع،[7] وان الثقافة ذات طبيعة إنسانية ومكتسبة ومتداخلة ومتنوعة ومتغيرة عبر الزمن، وهناك نوعان من الاستيعاب الثقافي هما: السلمي، والقسري ويكون في الأول عندما يسعى النظام السياسي في حالة وجود تعدد إثني، إلى توحيد الثقافات الموجودة وبالطبع يكون لصالح الجماعة الأكبر، لأنها تكون هي المسيطرة على النظام السياسي، وتمتلك من الإمكانيات والوسائل ما يمكنها تحقيق هذا النوع من الاندماج، وجعل جميع المكونات ضمن قالب ثقافي واحد، اما الاستيعاب الثقافي القسري فظهر في فترة الاستعمار في القرنين الثامن والتاسع عشر، إذ كانت سياساتهم ضد السكان الأصليين، وكان هذا النوع من الاستيعاب يمارس بأساليب الإجبار في مسألة التحول الديني، وفصل العائلات، وتقسيم الملكية بين تلك القوى الاستعمارية، وتدمير الاقتصاد المحلي، فإن أساليب الاستيعاب القسري غالبًا ما تكون مستندة على القوة، مما يؤدي في النهاية إلى ثورات وانهيار للسلطة وتُمثِّلُ اللغة عاملاً أساسياً في الاستيعاب الثقافي، إذ إن معظم الدول المتعددة تتبنى لغة الأكثرية كلغة رسمية في المؤسسات الرسمية والتعليم [8]

---

[6] ادم كوبر، الثقافة والتفسير الانثروبولوجي، ت: تراجي فتحي، الكويت ، عالم المعرفة،2008، ص15.

[7] Edward B. Tylor, Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology Philosophy,Religion, Language, Art, and Custom, New York, Brentano's, 1917, p78

[8] ويل كيمليكا، اوديسيا التعددية الثقافية: سير السياسات التعددية الجديدة في التنوع، ج1، ت:امام عبد الفتاح امام، الكويت، سلسلة منشورات عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والعلوم، 2011،ص82.

وفي الوقت الحاضر يوجد حوالي(6000) لغة في العالم، من المتوقع أن تصل إلى النصف في نهاية القرن الواحد والعشرين، إذ يحظى (10%) منها فقط بمستقبل آمن .[9]

- **الاستيعاب المادي:**

هو ما محاولة الدول إلى صهر الهويات الفرعية المتميزة في بوتقة واحدة، وتكون تلك الهوية هي الهوية السائدة للنظام السياسي، أو إنشاء هوية جديدة تندرج فيها جميع الهويات الفرعية، وربما تتبع الدولة في سياستها للاستيعاب المادي مثلما فعل الاتحاد اليوغسلافي جميع الإثنيات المكونة له واستيعابهم في فترة الحرب الباردة، ومن قبله اتبع سياسة الاتحاد السوفيتي نفسها، وأهم آلية متبعة في الاستيعاب المادي هو أن يتطلب العمل من الناحية الاجتماعية عبر الحث على الزواج ما بين الجماعات الإثنية المتعددة او وربط الجانب الاقتصادي بالعمل المشترك وإنشاء مشاريع تدار من جميع الإثنيات.

- **الاستيعاب المؤسسي:**

ويتم ذلك من خلال إقامة مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، يساهم فيها جميع أفراد الإثنيات على أسس غير تمييزية.[10]

لذلك تستخدم آلية الاستيعاب للوصول الى مرحلة من التماثل ما بين الإثنيات من أجل خلق حالة من التماثل وإعلاء الهوية الوطنية الموحدة ، ولاستيعاب أمثلة عديدة في العالم مثل: المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، والاتحاديون في إيرلندا الشمالية، والأحزاب الاشتراكية الأوربية أيضاً تتبنى الاستيعاب في تعاملها مع المهاجرين الوافدين اليها، وإن وراء الاستيعاب أسباب متعددة أهمها، اعتباره مطلب إنساني من أجل تحقيق نوع من الاستقرار والطموح في مستقبل أفضل، أو لتحقيق مصالح خاصة مثلما فعل الحزب الوطني في جنوب أفريقيا من أجل تأمين امتيازات للبيض باتباع نهج النظام الديمقراطي الليبرالي، وإن الاستيعاب يفشل في حالة كانت الجماعة الإثينية تطالب أكثر من التساوي في الحقوق والواجبات، إنما يكون هدفها هو الحصول على الاستقلال والانفصال أو حتى تكوين حكم ذاتي لها، لذلك يفشل الاستيعاب عند مجموعة معينة في الدولة تصر على هويتها الفرعية وتحاول الحفاظ على لغتها وتاريخها وثقافتها، وستفسر الاستيعاب بأنه أداة من أجل محي هويتها وثقافتها لذلك تحاول الجماعة مواجهته بشتى الطرق. [11]

---

[9] حسام الدين علي مجيد، مصدر سابق، ص 50.
[10] مها الشهري، مقال منشور بعنوان : إدارة الأختلاف العرقي... الدمج والاستيعاب، صحيفة الوطن ،بتاريخ 2015/ 6/4.
[11] تيد روبرت جار ، أقليات في خطر :دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995، ص59.

2- آليات اقتسام السلطة

تحاول معظم الدول التي فيها تنوع إثني الوصول إلى آلية تجعل من كل المجموعات الإثنية جزءاً من العملية السياسية ومشاركة فيها، وهذه الآلية تحتاج إلى أساس تشريعي رسمي يضمن جميع الحقوق، وضمن اطر مؤسسية رصينة، وهذه الآلية تجعل من الكل مشارك ولكن دون الشعور ان هويته قد ذابة، إنما تظل خصائصه وسماته التي تميزه عن غيره وجودة ومحافظ عليها ولكن ضمن العمل الجماعي مع الكل، لذلك يمكن تعريفها بأنها انشاء ائتلافات حكومية من أجل مشاركة جميع الجماعات الإثنية، وأهم مرتكزات عملية تقسيم السلطة إنها تعترف بالتعددية، وتعمل ضمن توافقية المجموعات من أجل الوصول إلى التكاملية بأحد الأشكال المتعارف عليها سواء كانت فيدرالية أو لامركزية في الحكم، ودائماً ما يرافق هذه الآلية هي تكوين الآئتلافات الانتخابية أو الحكومية، التي تجتمع فيها جميع الأطراف، وتكون أساسها التنافس .[12]

لذلك أهم شيء هو تأسيس صيغة حكم ذات قاعدة عريضة تتضمن على جميع الجماعات الإثنية في الدولة، وكل جماعة تشعر ان لها نصيب في الحكم، يضمن لها حقوقها، ويبعد عنها شبح الاستبعاد او القهر، وإنه لا يمكن العمل بهذه الالية الا إذا تم تطبيق الشروط التالية:

- يجب أن تكون جميع الإثنيات تعمل ضمن إرادتها وألاّ تكون مجبرة، وحتى سياسات الاستيعاب والاندماج يجب أن تتم ضمن قانون يحمي حقوق الأقليات.
- أن يكون هدف صناع القرار تحقيق المنفعة العامة والوصول إلى مرحلة من التعايش والاندماج للجميع وبعيداً عن المصالح الشخصية أو الأهداف الوصولية إنما جعل الجميع له دور واضح ومميز ومكمل للآخر.
- يجب تتضمن كل جماعة إثنية على مركزية في القيادة وشخصية واحدة تقوم بتمثيل الجماعة وحاصلة على التأييد اللازم من قبل الجميع، لأن وجود شخص واحد يمكن النظام السياسي من التواصل معه ومعرفة مطالبة وإيصال صوت المجموعة إلى صناع القرار والمطالبة بحقوقهم ويمثلهم بصورة جيدة.
- قبل عملية تقاسم السلطة يجب أن يتخلص المجتمع من الانقسامات الموجودة، لأن عمق الانقسام سيمنع من الوصول إلى آلية توافقية تناسب كل المجموعات .[13]

---

[12] John Mc Garry & Brendan O'Leary,Op.cit,p. 4.

[13] Horowitz, (Donald), "The many uses of Federalism", Duke law school legal studies, Durham ،Vol. 55, no 153, March 2008,156.

وأهم الآليات المتبعة للاقتسام السلطة هي :

- **الفيدرالية**

إن الفيدرالية* تعد من أهم الآليات لإدارة التنوع الإثيني، وأهم الطرق المتبعة من أجل الوصول إلى صورة مناسبة، تعمل على احتواء جميع الخلافات الإثنية والوصول إلى مرحلة من الرضا لجميع المكونات، وتعد الآلية الفيدرالية كأسلوب غير قسري، وبعيد عن هيمنة سلطة واحدة، لذلك تعد من أهم وأنجح الآليات لإدارة الدول التي تحتوي على تنوع إثني وجماعات متعددة، لأن من أهم المبادئ التي تنشأ عليها الفيدرالية هي التقاسم في السلطة و والثروات والفرص بين الجميع.[14]

والفيدرالية لا تحتاج إلى نوع معين من النظم السياسية، إذ هناك تطبيقات على الفيدرالية في الدول تكون منها دول كبيرة المساحة وأخرى صغيرة ، ودول غنية وأخرى فقيرة، ويمكن من ناحية التجانس تطبيق الفيدرالية في الدول المتجانسة والمتعددة، وحتى من ناحية الاستقرار والديمومة تختلف فهناك فيها الفيدرالية منذ عقود من الزمن وتشهد استقراراً سياسياً، وهناك دول حديثاً طبقتها ولكن تشهد عدم استقرار مستمر.[15]

وإن الفيدرالية تعد مدخلاً ملائماً إذا كانت الحدود مابين التقسيم الإقليمي والتقسيم العرقي، لاسيما إذا تم التوافق ما بين الحدود العرقية للإثنيات والحدود الفيدرالية لذا يمكن أن تكون الفيدرالية أداة للتعايش.[16]

وتكمن قدرة الفيدرالية في فعاليتها في تسوية وضبط الصراعات الإثنية، لأنها أداة قادرة على تفكيك الصراعات،[17] ومنهم من يرى أن الفيدرالية تعد الخطوة الأولى باتجاه الانفصال؛ لأن من خلال الفيدرالية تحصل الجماعة على الحق بأستخدام اللغة والثقافة والدين، ووجود دستور خاص وحكومة وموارد اقتصادية وعلم يمثلها[18] .

---

* **الفيدرالية:** ان الكلمة ترجع أصولها الى مصطلح يوناني قديم، من كلمة Fides بمعنى الثقة بالشيء وكلمة Fédéral معناها الاتحاد او الاتفاق الاختياري، ويكون ذلك مكتوب وملزم ضمن دستور، بين عدد من الكيانات او المجموعات لتشكيل حكومة اتحادية، والفيدرالية تطبق في البلدان ذات المساحات الواسعة، والدول الحديثة التكوين، والتي تحتوي على مجموعات متعددة، بحيث تشعر كل جماعة انها محافظة على ارثها التاريخي وثقافتها في ظل نظام يضمن حق الجميع . راجع د.حسين ظاهر،معجم المصطلحات السياسية والدولية، ص 293-295

(14) عبد الحافظ احمد،الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاة الشيشان وتتارستان(1991- 2000)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية، 2005، ص ص 48 -49.

(15) اندرسون جورج، مقدمة عن الفيدرالية ماهي الفيدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم، ت: مها تكلا ، كندا، وكالة التنمية الدولية الكندية (cida) منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2008،ص 2.

(16) عبد الحافظ احمد، مصدر سبق ذكرة، ص48.

(17) Osaghae Eghosae,Federalism and the ethnic question in Africa,in:john Mukum and others, Ethnicity and governance in the third world,Ashagatem(eds)uk,2001,p,p36-37.

(18) رابحة حاجيات، الحركات الأنفصالية في الدول الفيدرالية:دراسة النموذج اليوغسلافي ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003،ص 33.

وتعد آلية الفيدرالية من بين الآليات الناجحة في إدارة التعدد الإثني. [19] وأكد على ذلك الكثير من الباحثين، إذ تم ربط الفيدرالية بالازدهار والديمقراطية التعددية وحلاً سلمياً للدول المتعددة، وإنها وسيلة للدفاع عن حقوق الإنسان، والمحافظة على الهويات الفرعية، لذا يمكن القول إن المجتمع الفيدرالي هو الذي يسود فيه التعدد السياسي الناتج عن مجموع المكونات العرقية والآثنية التي تشكل الدولة، ومنطقياً إن الفيدرالية تعطي لكل جماعة إقليماً سياسياً، بمعنى حدود الأرض والأفراد والسلطة السياسية، وبهذا تتشكل وحدة متكاملة في النظام الفيدرالي لذا يمكن القول إن المجتمع الفيدرالي يتكون من العديد من التجمعات لذلك ينتج لدينا نظاماً سياسياً توافقي يرضي كل الأطراف، وهذا معناه تنجح الفيدرالية إذا كانت الحدود بين أقاليم الدولة الفيدرالية تتوافق مع حدود توزيع المجتمعات الأثنية، لذلك يمكن القول: إن الفيدرالية يمكن أن تكون أداة لضبط الصراعات والعكس صحيح.[20]

وهناك سياسات تتبعها الفيدرالية من أجل الوصول إلى مرحلة من الاستقرار السياسي، مبنية على أساس إعطاء الحقوق والحريات للجميع، دون المساس بالخصوصيات العرقية والدينية والثقافية، والفيدرالية هي تحقيق الاندماج ولكن ضمن المحافظة على خصوصية الأجزاء[21]، وإن هذا الاندماج ما بين الأجزاء تحت النظام الفيدرالي يحقق نوع من بناء الدولة وتحقيق التنمية [22] .

والفيدرالية تقوم على ثلاثة مرتكزات أساسية من خلال تلك المرتكزات ويمكن من خلالها المحافظة على الوحدة والتجانس بين المكونات على الاسس الآتية :

- **الوحدة:**

ويظهر ذلك في النظام الفيدرالي على الشكل التالي :

أ- وحدة الشعب والإقليم والقوة العسكرية(الجيش) والمواطنة المتمثلة بالجنسية .

---

[19] Daniel Rodrigues، Fédéralisme, conflit ethnique et sécessionnisme : Le fédéralisme comme instrument de sécession non-violente : obtenu le 02/3/2023 on parcourant le site: http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=903

[20] عبد الحافظ احمد، مصدر سبق ذكره ، ص48.

[21] عبد الجبار احمد، ورقة سياسات الفيدرالية واللامركزية في العراق، بغداد، مؤسسة فريدريش ايبرت،2013، ص 15.

[22] جبار قادر الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة و التنوع على سطح واحد، متحصل عليه بتاريخ 2094/90/92 من موقع :

http://www.alhiwartoday.net/node/6842

ب- العلاقة التي تربط الحكومة المركزية والأجزاء او الأقاليم، وحتى في أعمال السياسة الخارجية للدولة، والتمثيل الخارجي والدبلوماسية، إذ تتمتع بالسيادة التامة، وليس من حق الأقاليم الانفصال لأن هذه الوحدة تكون محددة بدستور يحدد العلاقة بينهم.[23]

- **مبدأ الاستقلال الذاتي**

التركيز في هذا المبدأ على الاستقلال الذاتي للأقاليم، ويكون هذا عبر إدارة الإقليم لشؤونه الداخلية والخارجية، ولكن هذه الاستقلالية يجب أن تكون تحت مظلة الدستور الفيدرالي، والدستور الفيدرالي يسمح للأقاليم بسن قوانين خاصة بالإقليم تراعي خصوصياتها لاسيما الجماعة الموجودة في الإقليم المحدد لذلك يصبح لدينا الفيدرالية المناطقية في البلدان ذات التنوع الإثني [24].

- **المشاركة:** المقصود بالمشاركة هي مشاركة الأقاليم في اتخاذ القرارات السياسية، وأن يضمن الدستور هذا الحق لكل الأقاليم، فلا تصح الفيدرالية إلا إذا كانت جميع الأجزاء فعالة في صنع القرار السياسي

وهذه المشاركة مبنية على التوازن والعدالة في التمثيل لكل الأقاليم الداخلة في الاتحاد، وليس أساسها التبعية والخضوع.[25]

للنظام الفيدرالي فوائد كثيرة سواء لإدارة التنوع أو التوافق وإنه أيضاً يخفف من الواجبات الكثيرة الملقاة على الحكومة المركزية، لأنه يسمح للأقاليم المنضمة بفسحة لإدارة شؤونها بنفسها، وإن النظام الفيدرالي عندما تقوم السلطة فيه السيطرة على المصالح العامة، وبمشاركة السلطات المحلية للأقاليم لإدارة شؤونها يؤدي ذلك إلى الشعور بالمسؤولية والتفاعل بين المركز والأقاليم لإدارة الشؤون الخارجية، وإن الفيدرالية تخلق تنافساً إيجابياً بين الأقاليم من اجل الوصول الى مرحلة رضا لمواطنيها وللسلطة الاتحادية، ولان تطور الأقاليم ينعكس على تطور الدولة، وكلما زاد عدد الأقاليم الفيدرالية ساهم في درجة أكبر في تحقيق الاستقرار السياسي .[26]

---

[23] محمد عبد الرقيب نعمان ، الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن، مقال منشور على الموقع https://www.yemeress.com/algomhoriah/1027445

[24]دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات االختالف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، لبنان، دار الساقي 1997، ص 210-211.

[25] محمد عبد الرقيب نعمان مرجع سابق، ص 6-7.

[26]Arthur W . Mcmahon, Federalism Mature and Emergent, Double Day and Company, New York , 1995, P6.

والفيدرالية تنمي روح المواطنة والولاء، وذلك لأن في الإقليم يعطى حق المحافظة على هويتة الخاصة، والتي تصب في ولاء جميع الأقاليم للحكومة الاتحادية، لأنهم يحملون هوية الدولة الاتحادية في الخارج وهي من تمثلهم.[27]

ولكن بالرغم من كل هذه الإيجابيات الا أن الفيدرالية تعدها الجماعات الإثنية بأنها الخطوة الأولى للانفصال عن الدولة؛ لأن الجماعات تشعر في ظلها أن لها استقلال مالي وهوية تمثلها ووجود دستور تبرز فيه شخصيتها وثقافتها، لذلك تظهر لدينا دولة أشبه بالدولة القومية مكتملة الأركان، والشيء الآخر الذي يؤخذ على الفيدرالية في حالة وجود جماعات متداخلة في إقليم واحد هذا يؤدي بالتأكيد إلى إحداث عنف . [28]

- **الديمقراطية التوافقية* كآلية لاقتسام السلطة**

يؤخذ بهذا النوع من الآلية بسبب وجود تنوع إثني في دولة ما، وبسبب هذا التنوع عاشت السلطة السياسية من فترات صعبة وربما تصل إلى استخدام العنف بين الجماعات لأجل تحقيق مصالحها، وتكون الدولة قد عاشت فترة تغيب فيها الوحدة الوطنية أو التعايش السلمي إنما يكون التناحر في ذروته لأجل توزيع المصالح.[29]

إن الديمقراطية التوافقية كان بروزها بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الأوربية، لأجل إدارة المجتمعات التي تعيش تنوعاً وعدم تجانس، وعند تطبيقها على المجتمعات في خمسينيات القرن الماضي حققت نجاحاً في تلك المجتمعات التي كانت تعاني من (انقسامات دينية وآيديولوجية وثقافية وعرقية) لأن معظم الدول في تلك الفترة حصلت على استقلالها حديثاً؛ لأنها كانت خاضعة لأنواع من الاستعمار وبأمس الحاجة لهذا النوع من الإدارة؛ لأن إشراك الجميع في الإدارة بآختلاف صنوفهم سواء كانوا أحزاب أو جماعات إثنية وهذا يعد كضمانة لإدارة التنوع الإثني ومنع أي صورة من صور الصراع، وهذا ما يقصد به بتقاسم السلطة، إذ تكون عبر المشاركة في السلطة بواسطة ائتلاف فائز يشكل الغالبية وتكون الجماعات

---

[27] Horowitz, Donald, "The many uses of Federalism", Duke law school legal studies, Durham, Vol 55, no 153,

[28]Batkus (V. O.), the Dynamic of Secession, Cambridge, Cambridge University Press, 1999، p8.

* **الديمقراطية التوافقية: (democracy consensual) :** هي صيغة للحكم يتم التوافق عليها بين الفئات المكونة للأمة، هذه الصيغة هي بمنزلة إستراتيجية لأدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلاً من التنافس واتخاذ القرارات بالاكثرية، فلا يتخذ قرار من الاغلبية بدون موافقة الاقلية وهذه الصيغة تحتاج إلى التعاون بين الفاعلين السياسيين لصياغة قرارات جماعية. المرجع: حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص167.

[29] ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ت: حسنى زينة، بيروت ، معهد لدراسات الاستراتيجية ، 2006، ص 47.

الآثنية جزءاً من ذلك الائتلاف ويؤدي ذلك إلى تبدد خوف الجماعات من قلة مشاركتها، في ظل هذه الآلية الكل يحصل على نصيب من عملية التمثيل[30] .

والديمقراطية التوافقية ترتكز على مجموعة من المبادئ منها:

أ- التوزيع العادل النسبي للموارد سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

ب- اعتماد نظام انتخابي قائم على نظام القائمة النسبية.

ت- الحكومة التي تتشكل تكون حكومة ائتلافية يتمتع الجميع بحق الفيتو، ويتمتعون المشاركين بالحقوق في جميع المجالات بصورة عادلة .[31]

وإن تشكيل الائتلاف الأكبر يضمن حماية المصالح للأعضاء؛ لأن كل عضو يشكل جزءاً من الائتلاف [32]، وفقاً لما تمثله من وزن عددي داخل الدولة، ووجود استقلال ذاتي لكل قطاع للإدارة شؤونه الداخلية ويتم التعامل محلياً مع القضايا التي تشكل هماً للجماعات الإثنية[33].

وإن الديمقراطية إذا أردنا العمل بها يجب توفير العديد من الأساسيات والشروط وأهمها:

- إن الجماعات الموجودة في الدولة يجب ألاّ يكون هدفها محي الآخر عن طريق شتى الوسائل سواء كان بالدمج أو استخدام الوسائل العنيفة؛ لأن صراع القوميات يمثل في السياسة بمعادلة صفرية، وصعوبة حسم الصراع لصالح طرف.
- على صناع القرار التيقن أن تحقيق المصالح الشخصية سيجعل من الدولة تسير في الهاوية إنما مراعاة مصالح الجميع سينعكس على الدولة والأفراد معاً.
- على القادة فهم مزايا الحكم الذاتي، والتمتع بقدر عال من التوفيق والمساومة.[34]

وعلى الرغم من المزايا الجيدة التي توفرها الديمقراطية التوافقية، إلا أنها حصلت على انتقادات كبيرة متمثلة في أنها لا توفر الديمقراطية الحقيقية، وذلك بسبب غياب المعارضة الفعالة في النظام التوافقي، وكما نعلم أن المعارضة السياسية ركن مهم من أركان الديمقراطية؛ ولأن في ظل وجود ائتلاف كبير ستشارك

---

[30] عبد الحافظ احمد، مصدر سبق ذكره، ص46 .

[31] نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (26) القاهرة، 2008،ص 73.

[32] ياسين سعد محمد البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، بغداد، جامعة المستنصرية، 2009، ص59.

[33] عبد الحافظ احمد، مصدر سبق ذكرة ،ص 46

[34] وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص113.

معظم الأطراف في هذا الائتلاف وحتى في ظل وجود معارضة تكون ضعيفة وغير فاعلة، ومن ضمن الانتقادات التي وجهت لها أيضا، إنها تحمل نوعاً من الدكتاتورية، وفيها قدرٌ كبيرٌ من المساومات التي تسبق اتخاذ القرارات، وهذا أيضاً يؤدي إلى إهدار للوقت من أجل الوصول إلى توافقات، وأيضاً تعطي في بعض الأحيان وزناً وحقوقاً أكبر إلى بعض المشاركين فيها، وعند دخول تلك المجموعات الصغيرة ستمنح حق الفيتو الذي يعطل ويعرقل اتخاذ القرارات، وإن الآلية التوافقية في حال عدم استخدامها بصورة صحيحة تؤدي الى تفكك الدولة [35]

- **الاليات التكاملية (الاندماجية) لتقسيم السلطة**

ان هذه الآلية تعتمد على العديد من الوسائل أهمها المجتمع المدني الذي تعده مثل القاطرة الذي يتم من خلالها إدارة التعدد الإثني، ولها العديد من التسميات منها من يطلق عليها اقتراب (دعاة المجتمع المدني) أو (نظرية القوة الجاذبة)؛ لأنها بالضبط عملها يشبه القطب المغناطيسي الذي يحاول جذب الأطراف الآلية، وأساس هذه الآلية هو الاعتدال من أجل الوصول لحلول تعالج جميع الانقسامات في المجتمع، لاسيما إذا تم تصميم العملية الانتخابية بصورة تشجع المرشحين بالاعتماد على التحالفات العابرة للإثنية من أجل الحصول على الأصوات،[36] ويفسر ذلك أن السياسيين في المجتمعات المتعددة، لا يحاولون الترشيح وذلك لمعرفتهم أن الفرص والحوافز تكون قليلة، لذلك لا يدخلون في التنافس، لذلك هو ما يسمى (الهندسة المؤسساتية) عن طريق إدخال نظم إنتخابية أساسها الآعتدال وتسهيل عملية الاتصال بين الأثنيات من أجل الوصول إلى صورة توافقية وسطية لإدارة التنوع الإثني[37].

وإن التصميم المؤسساتي للمجتمعات المتعددة يتطلب العديد من الخطوات الأساسية، وأهمها:

- تقديم حوافز للفاعلين والمرشحين في حملاتهم الانتخابية، من أجل الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين، من أجل كسب أكبر قدر من الأصوات من جميع المكونات والإثنيات.

---

[35] ارنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكرة، ص80.

[36] Sisk, Timothy, Power sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003, accessible Obtained it on 14/3/2023 from a site:
http://www.beyondintractability.org/essay/power_sharing/

[37] Reilly, Benjamin, Democracy in divided societies: electoral engineering for conflict management, New York: Cambridge University press, 2nd edition: 2003, pp-9-10.

- تكون الائتلافات مبنية على أسس غير إثنية، وفي هذه الحالة نحصل على إئتلاف عابر للحدود الإثنية، فضلاً عن ذلك نحصل على برلمان وسلطة تنفيذية يمتاز بالحوار والتوافق وجمع جميع المكونات.[38]

وإن هذه الآلية تبين تأثير الأقلية على آلية صنع القرار على غرار أسلوب الأكثرية، وذلك عبر القواعد الأنتخابية التي تشجع القادة السياسيين والمرشحين على الحصول على أكبر عدد من الأصوات من إثنيات مختلفة، لذلك ينتج لدينا عدم طائفية المؤسسات وستزول كل مظاهر الطائفية، إذا عملت تلك المؤسسات بما محدد لها عن طريق تكوين ائتلافات تتعدى موضوع الأثنيات تشمل الجميع وبعيدة التخندقات الطائفية والآثنية، والعمل بما يسمى: (هندسة النظام الحزبي) وتكوين ائتلافات تتكون من أحزاب متعددة، وتندرج تحته إثنيات متنوعة، هذا الأمر يساعد في إقامة أواصر قوية بين المجموعات الإثنية المتنوعة، وإن أهم شروط هذا الأئتلاف ان يكون تشكيلة قبل الانتخابات وليس بعدها والمنع القانوني للأحزاب ذات الطابع الإثني في التكوين.[39]

ويكون الرئيس المنتخب بحسب التوزيع الإقليمي، عن طريق أنظمة انتخابية تدعم الاعتدال وبواسطة تبني الفيدرالية الإدارية، غير الإثنية وتحويل التنازع ما بين الإثنيات الى تنافس، وهذا النوع يرفض الفيتو المتبادل؛ لأنه يؤدي إلى الابتزاز السياسي، وبخاصة عندما تعجز عن الحصول على توافقات ، ويكون النظام الرئاسي هو المفضل لهذا النظام ويكون ضمن حدود الاعتدال والوسطية، ولكن يوجه له الكثير من الانتقادات؛ لأن الجماعات التي تعرضت للعنف والإبادة يصعب أن تدخل في تعاون مع الغير، لأنها ليس لديها الثقة في الدخول معهم وإقامة نظام سياسي مشترك.[40].

ثانيا: الأليات القسرية

يلجأ الكثير من الدول لاستخدام الأدوات والآليات يكون فيها الإجبار والترهيب سمة أساسية، من أجل إدارة التعدد وبخاصة في الدول التي تعاني من أنظمة سياسية دكتاتورية أو شمولية وتكثر هذه السياسات في البلدان النامية، ويكون هذا الخيار محاولة لمواجهة مطالب الأثنيات، التي تشكل تهديداً للنظام حسب اعتقادهم.

---

[38] Wolff, Stefan, Electoral systems design and power sharing Regimes, in: O'Flynn, Ian, and Russell, David eds , Power sharing: new challenges for divided societies, London: Pluto press, 1st edition: 2005, p. 60

[39] شادى أحمد محمد عبد الوهاب، تقاسم السلطة الاندماجي، الديمقراطية في دول يمزقها الصراع، مجلة الديمقراطية، المجلد14، العدد 56، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 2014، 15.

[40] Horowitz, Donald, Conciliatory institutions & constitutional process in post conflict states, Duke Law school legal studies research paper, Vol. 49, no. 19, May 2008, p 7.

واهم الاليات المستخدمة في ذلك:

1- **آلية هيمنة* الدولة:** تستخدم آلية الهيمنة عندما تقوم الدولة بالسيطرة على جميع مفاصل الدولة عن طريق بناء مؤسسات تشرف عليها الدولة في إدارتها، وتعد الهيمنة من أكثر الوسائل التي تتبعها الدولة للإدارة التنوع الإثني، وعن طريق الهيمنة ستكون الدولة لها قدرة الإشراف على جميع الأمور وإدارتها، مما يؤدي الى خوف الأثنيات الموجودة من القيام بأي فعل خارج تلك المنظومة؛ لأنها تخشى من ردة الفعل من جانب الحكومة، وهذا النوع من السيطرة لا يفرض أن تكون الدولة صاحبة الأغلبية السكانية، لأن كثير من الدول وبخاصة في فترة الاستعمار عانت من هيمنة مجموعة وتسلطها على الأغلبية، وهذا ما مطبق من قبل الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، إذ كانت الغالبية السمراء لا تتمكن من القيام بأي ردة فعل ضد سياسة ما يسمى التمييز العنصر (الأبارتيد) .[41]

وتكون هيمنة الدولة بشكلين هما:

- **الشكل الأول :**

تستخدم الدولة في هيمنتها الوسائل السلمية عن طريق الهيمنة والسيطرة على (التنشئة - التعليم – اللغة – الثقافة) وتستخدم سياستها من أجل قولبة مواطنيها وجعلهم بصورة تشبهه لما حددت له.

- **الشكل الثاني :**

وهنا الدولة لا تكتفي بمنع التنوع إنما تقوم بالقضاء عليه وتستخدم وسائل كثيرة من الترهيب والقهر، وهذا ما لاحظناه في الأنظمة العسكرية التي رافقت فترة ما بعد الاستقلال من الاستعمار، إن معظم الدول التي حكمت من قبل العسكر الذين كانت أهم سياساتهم استخدام الإخضاع والهيمنة على كل مرافق الدولة، وهناك

* الهيمنة : **الهيمنة** (بالإنجليزية: Hegemony) (بالإغريقية: hēgemonía ἡγεμονία) ومعناها سيطرة مجموعات على أخرى، والتي تعتقد انها هي على صواب والأخر على خطأ، وكثيرًا ما يستخدم مصطلح الهيمنة اليوم كاختصار لوصف المركز المهيمن نسبيًا لمجموعة معينة من الأفكار وما يرتبط بها من ميل إلى أن يصبح أمرًا شائعًا وبديهيًا، مما يَحول دون نشر الأفكار البديلة أو حتى التعبير عنها. ويستخدم مصطلح المهيمن لتحديد الفاعل أو الجماعة أو الطبقة أو الدولة التي تمارس قوة الهيمنة أو المسؤولة عن نشر أفكار المهيمنة. للمزيد انظر الموسوعة السياسية على الموقع، تاريخ الدخول 7\8\2022:

https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9

(41) ايدابير احمد، التعددية الاثنية والامن المجتمعي، دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012.ص 42 -43.

من يدافع عن هذه السياسة، متذرع إنه بسبب زيادة المطالب الإثنية سيؤدي إلى إضعاف الدولة وتعرض النظام السياسي الى عدم الاستقرار، لهذا تحاول الدولة مواجهتها قبل أن تتفاقم الأزمات[42]

2- **آليات التطهير* الأثني**

تعد هذه الآلية من أقدم الآليات التي يتبعها المسيطر تجاه الآخر، ويسمى أيضاً سياسة التطهير العرقي، إذ يتم التخلص من أي جماعتها غير مرغوب فيها عن طريق اتباع العديد من الوسائل من التهجير والتغيير الديموغرافي إلى عمليات التصفية الجسدية والقتل (الإبادة الجماعية)[43]

وفي القانون الدولي لا توجد جريمة بحد ذاتها اسمها التطهير العرقي أو الإثني، وإنما يقتصر ذكر الجرائم المعرفة بصيغة جرائم الحرب، والجريمة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة.[44]

ويستخدم النظام السياسي العديد من الأساليب في الوصول إلى مبتغاه :

أ- التهجير والتغيير الديموغرافي للسكان :

إن أبسط فهم للتهجير هي عمليات النقل التي تطال سكان في أرضهم الأصلية التي يسكنون عليها عبر التاريخ إلى مكان آخر، ويتم ذلك عبر وسائل متعددة منها سريع عن طريق الطرد والتهجير القسري الفوري(الأقتلاع جبراً) أو يقوم بها الأفراد بسبب السياسات القسرية بالهجرة سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها، وتكون هذه السياسات كلها؛ لأن الدولة تخشى من التنوع الإثني أو سياسات توسعية لمجموعة معينة، أو تغيير ديموغرافي لمنطقة معينة، مثلما جرى ما بين اليونان وتركيا من عمليات تهجير .[45]

وتقوم الدولة بسياسة هجرة داخلية لصالح الأغلبية من أجل إضعاف الثقل الديموغرافي للمكونات المتباينة [46].

---

[42] ابو العينين محمود، مصدر سبق ذكره، ص 5.

* التطهير العرقي هو محاولة خلق حيز جغرافي متجانس عرقيا بإخلائه من مجموعة عرقية معينة باستخدام القوة المسلحة، أو التخويف، أو الترحيل القسري، أو الاضطهاد، أو طمس الخصوصية الثقافية واللغوية والإثنية، عبر القضاء عليها نهائيا أو تذويبها في المحيط الإثني الذي يُراد له أن يسود. للاطلاع انظر: بدرية صالح عبدالله، سياسة التطهير العرقي في فلسطين، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (16) بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2012، ص ص 126-127.

[43] مهدي محمدعاشور، مصدر سبق ذكرة،ص 139.

[44] تقرير بعنوان ، التطهير العرقي ، منشور على موقع الجزيرة الأخباري، تاريخ الدخول 7\8\2022 الساعة 08:34 صباحاً. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology

[45] أبو العينين محمود، مصدر سبق ذكرة، ص 77.

[46] ويل كيمليكا، مصدر سبق ذكره، ص. 8

ب- الإبادة الجماعية *

وهو تدمير مدروس وممنهج لجماعة معينة، سواء كان هذا التدمير كلياً أو جزئياً من أجل إنهاء وجودهم من الخارطة، ويكون ذلك بالعديد من الطرق منها:

- **الإبادة الجسدية :** عن طريق القضاء على الجماعات البشرية، باتباع طرق عديدة سواء إلقاء الغاز أو القصف بالطائرات أو إعدامات جماعية أو القيام بدفن الأشخاص وهم أحياء [47]
- **الإبادة البايلوجية :** وتتم بالعديد من الطرق مثل تعقيم الرجال وإجهاض النساء من أجل القضاء على عرق معين.
- **الإبادة الثقافية:** وتتم بأتباع وسائل عديدة منها منعهم من إستخدام لغتهم في المؤسسات الرسمية والأماكن العامة، أو اجبارهم على التعليم بلغة غير لغتهم وتغيير المناهج، والسيطرة على الأعلام والبرامج.

ث- **التقسيم أو الانفصال وحق تقرير المصير**

تسعى الإثنيات الموجودة في الدولة وبسبب ما تعانيه من اضطهادات، أو بسبب حدث الصراعات بين الإثنيات فتطالب الإثنيات بالانفصال، بعد الوصول إلى مرحلة صعوبة العيش سوياً، ويتم الاستناد في هذا الحق عن طريق إعتماد الحق في تقرير المصير مثلما وضحه القانون الدولي، وهذا الحق أعطى للجماعات الإثنية الحق في تقرير مصيرها واختيار وضع سياسي واقتصادي مناسب والحصول على جميع الحقوق[48].

الخاتمة

إن جميع ما يتم العمل به من آليات يجب أن يتوفر لها غطاء تشريعي؛ لأن كل ما تم ذكره في البحث من عملية اقتسام السلطة المحددة بالفيدرالية والمرتبطة بأمور الاستقلال الذاتي والمشاركة، والديمقراطية التوافقية وما تمتاز به من مرونة في إدارة التنوع الإثني؛ لأنها تعمل على تكيف المجتمع المتعدد، ولكن عند تطبيق الديمقراطية التوافقية من الضروري وجود بيئة دستورية صالحة لأجل تطبيقها، لأنه في حال عدم تلبية

* عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمم المتحدة جريمة الإبادة لجماعية ضمن القرار 96(1) بتاريخ 11 سبتمبر 1948بأنها " انكار حق الوجود لجماعات إنسانية بأكملها "حيث حددت المادة الثانية من الاتفاقية الصادرة بتاريخ 9 ديسمبر 1948 لتحديد معنى جريمة الإبادة بأنها أي فعل يقصد به التدمير الكلي او الجزئي لجماعة قومية او عنصرية او عرقية او دينية وبصفتها هذه قتل أعضاء من الجماعة والحاق اذا جسدي او روحي خطير بأعضاء من الجماعة عمداً لغرض تدميرها المادي كلياً او جزئياً، للمزيد انظر د. علاء بن محمد صالح القمش، تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية، الرياض، مكتبة القانون والأقتصاد،ط1، 2012، ص 19.

[47] مارتن شو، الإبادة الجماعية: مفهومها، وجذورها، وتطورها، ت: محي الدين حميدي، الرياض، العبيكان، 2017، ص36.

[48] لورنس دافيدسون، الإبادة الثقافية، ت: منار إبراهيم الشهابي، الرياض، العبيكان، ط2015،1، ص 17.

الديمقراطية التوافقية للاندماج الوطني معناه بسبب وجود خلل في البنية التشريعية، فضلاً عن أن من أهم مرتكزات تطبيق تلك الآليات هو مجتمع خال من العنف واقتصاد يتمتع بالقوة .

وإن الديمقراطية التوافقية تساهم في الاندماج الوطني إذا كانت الدولة لا تقوم باستنساخ تجربة الديمقراطية التوافقية من دولة ثانية وتطبقها على دولتها لأن لكل دولة خصوصية وحتى الأقليات الإثنية تختلف مطالبها من دولة إلى أخرى، حيث كل هذه الأمور تتطلب الأهتمام بالجانب التشريعي والدستور الذي يعد أساساً لعملية أي مرحلة يسود فيها السلام،

وأهم الاستنتاجات التي خلص اليها البحث

1- إن آليات ادارة التنوع هي عملية لا تخلو من الصعوبات؛ لأن في كثير من الأحيان تكون نتائجها عكسية وتساهم في دخول البلد من فترات عدم استقرار سياسي.
2- كلما ضعف الجانب التشريعي ساهم في نجاح تلك الآليات من تحقيق أهدافها .
3- يجب أن يكون إيمان من قبل صناع القرار بجدية تلك الآليات وفي المقابل قناعة الإثنيات بأن تلك الآليات تساهم في حل مشاكلهم.

المصادر والمراجع

1- ادم كوبر، الثقافة والتفسير الانثروبولوجي، ت: تراجي فتحي، الكويت ، عالم المعرفة،2008،
2- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ت: حسنى زينة، بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006،
3- اندرسون جورج، مقدمة عن الفيدرالية ماهي الفيدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم، ت: مها تكلا ، كندا، وكالة التنمية الدولية الكندية (cida) منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2008،
4- أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية، إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، 1989.
5- تيد روبرت جار، أقليات في خطر: دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية، القاهرة ، مكتبة مدبولي،1995.
6- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الأندماج والتنوع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،
7- حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011،
8- دانيال برومبرغ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، لبنان، دار الساقي 1997.
9- علاء بن محمد صالح القمش، تطور المسؤولية الجنائية الدولية حول جريمة الإبادة الجماعية، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، 2012،

10-سعاد حفاف، اللامركزية كألية لأدارة التعددية الأثنية، سياسات الدول في مواجهة الجماعات الأثنية،الجزائر ، جامعة قالمة الجزائر، 2010.
11- عبد الجبار احمد، ورقة سياسات الفيدرالية واللامركزية في العراق، بغداد، مؤسسة فريدريش ايبرت،2013،
12- عبد الحافظ احمد، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان 1990-2000القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005 .
13- مارتن شو، الإبادة الجماعية: مفهومها، وجذورها، وتطورها، ت: محي الدين حميدي، الرياض، العبيكان، 2017
14-وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010،
15- ويل كيمليكا، اوديسيا التعددية الثقافية: سير السياسات التعددية الجديدة في التنوع، ج1، ت:امام عبد الفتاح امام، الكويت ، سلسلة منشورات عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والعلوم، 2011،

ثانياً-الرسائل والاطاريح

1- ايدابير احمد، التعددية الاثنية والامن المجتمعي، دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012.
2- رابحة حاجيات، الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية: دراسة النموذج اليوغسلافي، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003،

ثالثا-الدراسات والبحوث

1- ابو العينين محمود، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، العدد (59)، 2000.
2- بدرية صالح عبدالله، سياسة التطهير العرقي في فلسطين، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (16) بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2012،
3- شادي أحمد محمد عبد الوهاب، تقاسم السلطة الاندماجي، الديمقراطية في دول يمزقها الصراع، مجلة الديمقراطية، المجلد(14)، العدد(56)، القاهرة، مؤسسة الاهرام، 2014.
4- نيفين مسعد، النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الإثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(26) القاهرة، 2008،
5- ياسين سعد محمد البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (27)، بغداد، جامعة المستنصرية، 2009.

رابعا-الصحف

- مها الشهري، مقال منشور بعنوان : إدارة الأختلاف العرقي. الدمج والاستيعاب، صحيفة الوطن ،بتاريخ 6/4/ 2015.

خامساً-مواقع الانترنيت

1- التطهير العرقي، منشور على موقع الجزيرة الأخباري، تاريخ الدخول 7\8\2022 الساعة 08:34 صباحاً،

موقع https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/1/13/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1

2- جبار قادر الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة و التنوع على سطح واحد، متحصل عليه بتاريخ 2094/90/92 من موقع :http://www.alhiwartoday.net/node/6842

3- محمد عبد الرقيب نعمان ، الفيدرالية وضروراتها لقيام الدولة المدنية في اليمن .القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان متحصل عليه بتاريخ 2094/90/99 من موقع : http://www.hritc.net/cairo/hritc7.pd

سادساً-المصادر الاجنبية

1- ARTHUR W. MCMAHON, Federalism Mature and Emergent, Double Day and Company, New York, 1995.

2- Brendan O'Leary, "Macro-Political Approaches to Ethnic Conflict
Edward B. Tylor, Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology Philosophy, Religion, Language, Art, and Custom, New York, Brentano's.

3- John McGarry & Brendan O'Leary, The Politics of Ethnic Cconflict Regulation: Case Studies of Protracted Ethnic Conflicts (London: Routledge, 1993),

4- Horowitz, (Donald), "The many uses of Federalism", Duke law school legal studies, Durham ،Vol. 55, no 153, March 2008.

5- JohnMcGarry,Warren and, O'Leary, Brendan, THE olitical regulation of national and ethnic conflict, parliamentary affairs, London Oxford university press, volume 47, ni,January 1994

6- Osaghae Eghosae,Federalism and the ethnic question in Africa,in:john Mukum and others, Ethnicity and governance in the third world,Ashagatem(eds)uk,2001.

7- Daniel Rodrigues، Fédéralisme, conflit ethnique et sécessionnisme: Le fédéralisme comme instrument de sécession non-violente.

8- BATKUS (V. O.), the Dynamic of Secession, Cambridge, Cambridge University Press, 1999.

9- Sisk, Timothy, Power sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003.

10- Reilly, Benjamin, Democracy in divided societies: electoral engineering for conflict management, New York: Cambridge University press, 2nd edition: 2003.

11- Wolff, Stefan, Electoral systems design and power sharing Regimes, in: O'Flynn, Ian, and Russell, David) eds.), Power sharing: new challenges for